

يقول في المادة ٢٠ «ان السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون، ويحفظ بموجب الضمانات اللازمة».

وضحكت كثيرا، رغم انه لا مجال للضحك في هذه القضية الماسوية، عندما قال سمير جعجع «انعدت المحكمة الامنية» وعندما ذكر «الخبانة العسكرية». وهذه العبارة جديدة في قاموس الاحزاب. واذاف: «بعد قرار المحكمة. وقعت قرار اعدامهما بالرصاص». لا اعتقد ان اللبنانيين الذين سمعوا او قرأوا تفاصيل الجلسة لم يستغربوا هذه العبارات التي لا سابق لها في لبنان.

افادة بقرادوني

٤ - اطرف من ذلك، وقرات في ٢٥ شباط الماضي ان الاستاذ كريم بقرادوني، عندما سألته الرئيس خير الله عن دوره «عندما صار اعدام اثنين ونفذ الحكم بهما. وهل كانت هناك محاكمة؟ وما كان دور الشاهد؟ اجاب بقرادوني: «قرر جعجع وفقا لنظام «القوات»، ولان هذين الاثنين ينتميان الى «القوات»، قرر تطبيق القانون التاديبى. فالف مجلسا او محكمة للمحاكمة او محكمة عسكرية برئاسة فؤاد مالك. ولم اعد اذكر الاعضاء الباقين. فحرت محاكمة. وصدر قرار باعدامهما. ورفع الى قائد «القوات» الذي كان له الحق في العفو او الاعدام. فقرر القائد الاعدام. ونفذ القرار بهما رميا بالرصاص في ضيعة. وانا لم يكن لي اي دور في القضية. ولم اكن من اعضاء هذه المحكمة». لكن جعجع صرح في ٦ شباط ان المحكمة الامنية كانت مؤلفة من بقرادوني ومالك. فاين هي الحقيقة؟ وعندما سألته الرئيس خير الله «من اين استمدت هذه المحكمة قرارها باصدار احكام الاعدام»، اجاب الاستاذ - المحامي كريم بقرادوني: «من قانون الحرب». وانا اقول له «برافو كريم!» ولكن كان المفروض بكريم الا يحضر هذه المحاكمة. وان يحتج. وربما خاف

١ - بما يخص الصحف: لا يجوز عند نقل وقائع المحاكمات، تسمية رئيس المجلس العدلي باسمه، اي خير الله. من البديهي تسميته بـ «الرئيس». لان القارىء يعتقد ان خير الله، اما هو شاهد او شريك في الجريمة. وهذا غير جائز ومعييب. ٢ - لي الحق في ان استغرب انه عندما قال المتهم جرجس الخوري انهم «عذبوه وضربوه حتى نزف الدم من فمه»، لم يقف النائب العام التمييزي مطالبا من المحكمة تاجيل الجلسة لانه يريد ان يحقق في صحة هذا الكلام. ولكنه لم يفعل ذلك. وعندما كنت وزيرا للداخلية

(تشرين الاول ١٩٥٨ - تشرين الاول ١٩٥٩)، كان رجال البوليس او الدرك يلجأون دائما في التحقيق الاولي الى الضرب والتعذيب. وقلت انني اقبل بضربة كفت، اذا كانت هناك مقاومة. لكن التعذيب لا يجوز. وسطرت مذكرة تقول ان اي دركي او شرطي يستعمل التعذيب مع الموقوف للحصول على معلومات، سوف يضرب بدوره، وينزل به ما انزله بالموقوف. وطيلة وجودي في الداخلية، لم اعد اسمع لا بالضرب ولا بالتعذيب. فما هي الفائدة من ضرب المتهم وتعذيبه لدى المستنطق او في غرفة قريبة من مستنطق او مدع عام، وتكون النتيجة ان يعود الموقوف عن افادته، ويربح عطف الحاضرين والذين يقرأون الصحف في اليوم التالي؟

٣ - قرات في ٦ شباط الماضي بخصوص اعدام سمير زينون وغسان لحود، عام ١٩٨٨، ان جعجع برز ذلك بقوله «انهما حاولا اغتيال». وانعدت انذاك المحكمة الامنية المؤلفة من كريم بقرادوني والرائد الركن المتقاعد فؤاد مالك، وحكمت عليهما بالاعدام بسبب قيامهما بالخبانة العسكرية قرار المحكمة ودرس الحكم، وقتت قرار اعدامهما رميا بالرصاص». استغربت هذا الكلام الذي لا يصدق. ولكن هذا هو نظام حزب الكتائب «النازي». وللحزب عادة مبادئ واهداف وطنية. ويهتم عادة بمصلحة الشعب وليس باعدام الناس. فالدستور اللبناني

والدولية لما تقدمت شركة واحدة لتنفيذ مشاريع الكهرباء والماء والهاتف. وبفضله انت شركات كبرى من عدة جنسيات. وكان المفروض بالدولة ان تستملك وتبيع الارض التي هدمت ودمرت المباني فوقها في بيروت. لكن صدقية الدولة اللبنانية غائبة لانها مقلسة. لذلك وجدت شركة «سوليدير» التي لها حسناتها ولها سيئاتها. ولولا «سوليدير» لما قامت اي شركة او اي متعهد بالاعمال التي تنفذها «سوليدير». لماذا قبل «سوليدير» وقبل الحريري لم يتقدم احد ليعرض على الحكومة تنفيذ هذه المشاريع طيلة ثلاث سنوات؟

نحن اللبنانيين شطار في الكلام. وعند الفعل، تنتصل. اعرف ان الناس يشكون. ومعهم حق، ما دامت التغذية بالطاقة لا تتجاوز الساعات الست يوميا، والشركات التي تنفذ مشاريع الكهرباء لديها دفتر شروط. وفي دفتر مهل لا بد من ان تحترم. المعادلة ذاتها تنطبق على الماء والهاتف. واتمنى شخصيا على الرئيس الحريري، عندما يحضر الى باريس، ان يحاول التخابر شخصيا دون تكليف احد مساعديه مع بيروت، لكي يتعذب كما تعذب انا، وانتظر المخابرات ساعة احيانا. واتوقع ان يطليوني من بيروت لكي اتحدث معهم.

واتساءل هنا على الرغم من كل ذلك: لماذا بعد انتخاب الرئيس الهراوي في نهاية ١٩٨٩، وحتى مجيء الحريري، في خريف ١٩٩٢، لم تلزم الحكومة اي مشروع؟ لماذا كل التلزمات بدأت في عهد الحريري؟ لاحظ انه على الرغم من قوة ارادة الحريري، فان مشروع الكهرباء مثلا لم يلزم الا منذ شهرين.

المحاكمات

● كيف ينظر العميد الى محاكمة الدكتور سمير جعجع والرائد فؤاد مالك ورفاقهما؟
□ لا يحق لي ان ادخل في صلب الموضوع. فالكلمة الاولى والاخيرة هي للقضاة. ولكن كمواطن يحق لي ان انتقد بعض الامور الحاصلة والتي نشرت في الصحف، ومنها:

اولادا. وبطبيعة الحال، حصل الاولاد على جنسية البلد الذي ولدوا فيه، ويقدر عدد المسيحيين في لبنان اليوم بـ ٢٦ في المائة من المجموع العام كما يقال.

والمهم ان الذين هاجروا يجب ان يعودوا الى وطنهم. ولكن هناك شرطا لم يتحقق بعد. واخبار لبنان التي تصل الى الخارج من العائدين منه والقصاص التي يزوونها، غير مطمئنة، لكي يقرّر الذين هاجروا العودة. فالكهرباء لا تعطى الا ٦ ساعات يوميا. وليس هناك ماء، ولا هاتف. في المقابل، النفائات كثيرة، بما في ذلك النفائات السامة التي مضى على ادخالها الى الاراضي اللبنانية نحو ٨ سنوات. وما تزال موجودة حتى هذه اللحظة. ويقال ان بعضا منها مدفون في اعالي الجبال، وثمة خطر حقيقي ان تلوث الينابيع بسومومها. اما السير، فليس منظما، ولا يمكن ان يتنظم. فالطرق ما تزال على حالها. وكثافة السيارات تضاعفت عشرات المرات. لذلك اطلب من الرئيس الحريري ان يكلف شركة مختصة تضع مخططا للمترو يمر تحت اوتوستراد بيروت - طرابلس وبيروت - صيدا. بحيث لا حاجة عندئذ للاستملاكات. ويشكل الخط من عدة محطات. وتوجد مجموعة شركات، اسمها «BOT»، تحفر النفق. وتبني، ثم تستثمر المشروع. وبعد ان تكون قد تقاضت تكاليفها، واتعابها، تحيل المشروع على الدولة من اجل استثماره. وهذا هو الحل في رأيي، لاختناقات السير، اذ لا يمكن توسيع الطرقات، بعد ان تم البناء يمينا ويسارا. وقيل لي انه بدءا من برج حمود حتى شكا، لم يعد ممكنا رؤية وجه البحر. فالبناء متواصل ومتصل ببعضه بعضا ساحلا.

الحكومة و «سوليدير»

● ماذا يبقى، اذا، من نقاط في سجل الحكومة: فلا ماء ولا كهرباء. والنفائات على مد النظر، والبيئة مسحوقة، والسير اختناقات ووجع راس. لماذا لا تستقبل هذه الحكومة فترتاح وترجع؟
□ انني اؤيد الرئيس الحريري. ولولا علاقته التجارية والمالية